منوعات

MEDIA

إسراء عبد الفتاح

القاهرة ـ **العربي الجديد**

جدّد حصول الناشطة السياسية والصحافية المصرية إسراء عبد الفتاح على جائزة «الشجاعة الديمقراطية» لجهودها في الدفاع عن الحقوق والحريات الإعلامية والديمقراطية في مصر، المطالبات بإخلاء سبيلها. وفازت عبد الفتاح، في الأول من يوليو/تموز الجاري، بالجائزة التي تقدمها «الحركة العالمية من أجل الديمقراطية»، بعد أكثر من عام ونصف العام من حبسها احتياطياً في اتهامات بينها نشر أخبار كاذبة. ومن المقرر تكريم عبد الفتاح غداً، في 8 يوليو، من خلف القضبان.

وتُقدم الجائزة، حسب القائمين على منحها، من أجل تكريم الصحافيين والعاملين في الإعلام على شجاعتهم ودفاعهم عن حرية الصحافة في العالم، رغم المخاطر التي تهدّد حياتهم وحريتهم، وإسراء واحدة منهم. وقالت «الحركة العالمية من أجل الديمقراطية» التي تمنح الجائزة بشكل سنوي إنه «في يوم 8 يوليو سيتم تقديم تكريم للصحافيين الشجعان والعاملين في مجال الإعلام في الشرق الأوسط الذين يدافعون عن حرية الصحافة على الرغم من المخاطر التي تهدّد حياتهم وحريتهم، ومن بينهم إسراء عبد الفتاح من مصر». وجدّدت هذه المناسبة المطالبات بالحرية لإسراء عبد الفتاح، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، من خلال التدوين على وسم «الحرية لإسراء» باللغتين العربية والإنكليزية. وكان من بين المطالبين بالحرية لإسراء عددٌ من المحامين الحقوقيين، وكذلك عدد كبير من أصدقائها من ناشطين سياسيين وحقوقيين مصريين.

عام على اعتقال الصحافي الروسي إيفان سافرونوف

مرّ عام كامل منذ أن اعتقل الصحافي الروسي إيفان سافرونوف، والذي تتهمه السلطات بـ«الخيانة العظمى»، بينما يُحرم من حقه الرئيسي في معرفة مضمون هذه التهم وسط ضغوط كبيرة

موسكو ـ **رامي القليوبي**

يبدأ الصحافي الروسي السابق بجريدتي «كوميرسانت» و«فيدوموستي»، ومستشار مؤسسة الفضاء الروسية «روس كوسموس»، إيفان سافرونوف، اليوم الأربعاء، عامه الثاني خلف القضبان بمركز «ليفورتوفو» للحبس الاحتياطي في موسكو، بعد تمديد حبسه مرة تلو الأخرى على ذمة التحقيق لاتهامه بـ«الخيانة العظمى» بموجب المادة 275 من القانون الجنائي الروسي. وفي حال إدانته، قد يواجه سافرونوف الذي تخصص في شؤون الصناعات العسكرية والفضائية أثناء عمله الصحافي، السجن لمدة تصل إلى 20 عاماً. أثارت قضية سافرونوف منذ اعتقاله في 7 يوليو/تموز 2020، تضامناً واسعاً في أوساط الصحافيين والمثقفين والحقوقيين الروس، إذ لم يتم الكشف عن جوهر التهم الموجهة إليه حتى الآن في ظل فرض «السرية» على القضية. باستثناء بعض المعلومات التي تسربت عبر دفاعه، ومفادها أنه سلم المخابرات التشيكية في عام 2017 بيانات سرية حول التعاون العسكري بين روسيا وبلدان في الشرق الأوسط، بينما كانت الولايات المتحدة هي المتلقي النهائي لهذه البيانات، وفق رواية جهاز الأمن الفيدرالي الروسي.

في هذا الإطار، يعتبر المحامي بفريق «كوماندا 29» الذي يتولى الدفاع عن سافرونوف، يفغيني سميرنوف، أن المشكلة الرئيسية بقضية موكله تكمن في انعدام الوضوح للتهم الموجهة إليه، لافتاً إلى تعرض سافرونوف وفريق الدفاع عنه لضغوط غير مسبوقة. يقول سميرنوف في حديث لـ«العربي الجديد»: «المشكلة الرئيسية في القضية الجنائية بحق إيفان سافرونوف هي انعدام وضوح التهمة الموجهة إليه. مر عام على اعتقال إيفان، ولكننا، بصفتنا طرف الدفاع، لا نفهم حتى الآن ما هي تحديدًا اعتراضات جهاز الأمن الفيدرالي على نشاط سافرونوف، ولم نر حتى الآن النصوص التي يتهم سافرونوف بتسليمها، ولأي سبب تعتبر جهات الأمن صحافياً تشيكياً (من معارف سافرونوف) جاسوساً، وكيف حصل سافرونوف غير المطلع على أسرار الدولة على أي بيانات سرية».

ويضرب أمثلة على مجموعة من الانتهاكات الحقوقية يتعرض لها سافرونوف ودفاعه، مضيفاً: «منذ عام كامل يحرم إيفان من حقه الرئيسي، وهو معرفة التهمة الموجهة إليه. إلى جانب سرية القضية، يواجه الدفاع ضغوطاً غير مسبوقة من جهاز الأمن الفيدرالي، إذ تتم مراقبة المحامين، وتحدث عمليات مداهمة تصادر خلالها ملفات قضية سافرونوف، وترفع قضايا تأديبية وجنائية. منذ عام كامل، لم يمنع إيفان سافرونوف من الزيارات فحسب، وإنما أيضاً من الاتصالات بذويه، إذ لا يهدف التحقيق سوى إلى الحصول على اعترافات منه».

> سافروف يواجه عقوبة تصل إلى 20 عاماً بحال إدانته

ويخلص سميرنوف إلى أن «قضية سافرونوف تبدو وكأنها قصة أعيد إحياؤها من كتب التاريخ حول «الإرهاب الستاليني» الذي لا مكان فيه لا للقانون ولا للعدالة ولا للعقل»، في إشارةٍ إلى حملة القمع والاعتقالات واسعة النطاق التي شهدها الاتحاد السوفييتي في عهد الديكتاتور الراحل، جوزيف ستالين، في الثلاثينيات من القرن الماضي.

وكانت محكمة مدينة موسكو قد قررت في نهاية يونيو/حزيران الماضي، تمديد حبس سافرونوف لمدة ثلاثة أشهر حتى 7 أكتوبر/تشرين الأول المقبل، ما يعني أنه سيقضي في حبسه ما لا يقل عن عام وثلاثة أشهر. وواجه سافرونوف الذي ينفي التهم الموجهة إليه، ضغوطاً متزايدة في الفترة الأخيرة وصلت إلى حد تلقيه عرضا من أحد محققي جهاز الأمن الروسي لـ«التعاون مع التحقيق مقابل السماح له بإجراء اتصال هاتفي مع والدته».

ومن اللافت أن تطبيق المادة 275 المثيرة للجدل في روسيا لا يقتصر على ملاحقة من اطلعوا على بيانات سرية في إطار خدمتهم أو دراستهم أو عملهم، بل أيضاً في «حالات أخرى»، وتنطبق كذلك على من يقدم «عونا استشاريا» في نشاط لدولة أو منظمة أجنبية يستهدف أمن روسيا، مما يوسع مجال التفسير والتطبيق الواسع لمفهوم «الخيانة العظمى»، وقد يطاول أشخاصا من غير الموظفين بالدولة أمثال سافرونوف وغيره.

يُذكر أنّ سافرونوف ولد في موسكو في عام 1990، وتخرّج عام 2010 من المدرسة العليا للاقتصاد في تخصص الإعلام. عمل صحافياً بجريدة «كوميرسانت» إلى أن تم تسريحه في عام 2019 على خلفية نشر مقال حول احتمال استقالة رئيسة مجلس الاتحاد (الشيوخ) الروسي فالينتينا ماتفيينكو. ثم عمل بجريدة «فيدوموستي»، قبل أن يتم تعيينه مستشاراً لمدير عام «روس كوسموس»، دميتري روغوزين، في مايو/ أيار 2020، فاعتقاله في مثل هذا اليوم قبل عام.

ضغوط عدة واجهها سافرونوف في محبسه (سيرغي فاديتشيف/Getty)

هونغ كونغ: صراع جديد مع عملاقة التكنولوجيا

قللت المسؤولة التنفيذية في هونغ كونغ، أمس الثلاثاء، أهمية تحذير شركات تكنولوجيا كبرى من بينها «غوغل» و«فيسبوك» و«تويتر» بأنها قد تغادر المركز المالي البارز في حال أقرت السلطات قانوناً جديداً موضع جدل حول حماية الخصوصية. وكشفت سلطات المدينة عن مشروع قانون يهدف إلى التصدي لنشر البيانات الخاصة ولا سيما هوية شخص على الإنترنت، وهي ممارسة تعرف بـ«كشف المعلومات الشخصية» أو «دوكسينغ». غير أن صياغة النص المبهمة أثارت مخاوف شركات التكنولوجيا العملاقة من أن يتم تحميلها هي أو موظفيها مسؤولية قانونية عن المحتويات التي ينشرها المستخدمون. وعبّرت الشركات عن مخاوفها في رسالة وجهتها إلى حكومة هونغ كونغ عبر «تحالف آسيا للإنترنت» الذي يضم «غوغل» و«فيسبوك» و«تويتر» و«لينكد إن» و«أبل». وحذرت الرسالة المؤرخة في 25 يونيو/حزيران لكنها لم تنشر إلا هذا الأسبوع بأن «تطبيق عقوبات تستهدف أفرادا لا يتوافق مع الأعراف والأنماط العالمية». وأضافت: «الطريقة الوحيدة كي تتجنب شركات تكنولوجيا تلك العقوبات ستكون بالامتناع عن الاستثمار وتقديم خدماتها في هونغ كونغ، ما سيحرم منها الأنشطة التجارية والمستهلكين في هونغ كونغ، ويخلق عوائق جديدة أمام التجارة».

وردًا على سؤال حول ذلك التحذير، قللت المسؤولة التنفيذية في المدينة كاري لام تلك المخاوف. وقالت للصحافيين «إننا نستهدف الكشف غير القانوني عن المعلومات الخاصة، ونمنح المسؤولين عن الخصوصية تفويضا للتحقيق وتنفيذ عمليات، هذا كل شيء». وشبّهت لام الصلاحيات الجديدة المتعلقة بخصوصية البيانات، بقانون الأمن القومي الذي فرضته بكين على هونغ كونغ العام الماضي وشكل الأداة الرئيسية لقمع المعارضة بعد التظاهرات الحاشدة التي تخللتها أعمال عنف في 2019. وقالت لام إن قانون الأمن ذلك تعرض «للافتراء والتشهير». وأضافت أن اللجنة المكلفة السهر على احترام الحياة الخاصة في هونغ كونغ على استعداد للقاء ممثلين عن شركات التكنولوجيا للرد على مخاوفها، لكنها حذرت بأن حكومتها مصمّمة على إقرار النص بدون إبطاء.

> تهدد الشركات بالانسحاب من هونغ كونغ بسبب قانون للخصوصية

وتستخدم الصين نظام رقابة هو من الأكثر تطورًا في العالم للسيطرة على الإنترنت، لكن من المفترض أن يكون الإنترنت حرًا تماماً في هونغ كونغ في ظل الحكم شبه الذاتي الذي تحظى به بموجب الاتفاق الموقع عند إعادة بريطانيا المدينة إلى الصين عام 1997. وتطرح المنطقة الإدارية الخاصة نفسها على أنها قطب تكنولوجيا. غير أن شركات تكنولوجية كبرى تبدي ريبة متزايدة بسبب إحكام بكين قبضتها بشكل متزايد على المنطقة منذ موجة التعبئة عام 2019. ومنح قانون الأمن القومي بصورة خاصة الشرطة صلاحيات جديدة للتحرك ضد المحتويات على الإنترنت وإجراء تحقيقات وتجميد أصول أي شركة تعتبر أنها تطرح خطرا على الصين. وبعيد دخول القانون حيز التنفيذ، أعلنت «فيسبوك» و«غوغل» و«تويتر» أنها ستتوقف عن الاستجابة لطلبات المعلومات حول مستخدميها الصادرة عن حكومة هونغ كونغ وسلطاتها. كما تم التخلي عن مشروع مدّ كابل بحري للبيانات بين الولايات المتحدة وهونغ كونغ، وبدأت شركات أجنبية كبرى سحب بياناتها من خوادم مقرها هونغ كونغ. واستخدمت عمليات «كشف المعلومات الشخصية» سلاحاً خلال تظاهرات 2019، فكان العديد من أنصار الحركة المطالبة بالديمقراطية يمارسونها لنشر البيانات الخاصة لشرطيين وقضاة ومسؤولين محليين، كما مارسها أنصار بكين ضد المتظاهرين. وأبدى «تحالف آسيا للإنترنت» معارضته لهذه الوسيلة مؤكدًا أنه يدعم الجهود لمكافحتها. لكنه حذر من أن صياغة النص المبهمة قد تؤدي إلى استهداف «عمليات تقاسم بريئة للمعلومات على الإنترنت» وتحميل شركات الإنترنت مسؤولية عن محتويات مستخدميها. واعتبر أن مشروع القانون «رد غير متناسب إطلاقاً وغير ضروري».

(فرانس برس)

شبّهت لام الصلاحيات الجديدة المتعلقة بخصوصية البيانات بقانون الأمن القومي (Getty)

قضية

بقوله «خدماتي لم تعد مطلوبة»، قدّم مدير أعمال مغنية البوب الأميركية، بريتني سبيرز، استقالته، بسبب نيّة الفنانة اعتزالها الغناء بشكل رسمي

بريتني سبيرز
محاكمة أميركية طويلة

لوس انجليس ـ **العربي الجديد**

بسبب عزمها على اعتزال الغناء، قرّر مدير أعمال مغنية البوب، بريتني سبيرز، «قطع علاقته بها»، وفقاً لما ورد في مجلة «فارايتي». وفي خطابه إلى والدها (والوصي عليها) جيمي سبيرز، يقول: «خدماتي لم تعد مطلوبة»، إذ عبّرت بريتني عن «عزمها على الاعتزال رسمياً».

وظلت بريتني (39 عاماً) تحت الوصاية منذ تعرضها لانهيار نفسي في 2008، ما يعني أن القرارات المتعلقة بشؤونها المالية والشخصية ملقاة على عاتق والدها. وفي العام الماضي، بدأت المغنية عملية قانونية لإلغاء تصرّف والدها في شؤونها الشخصية. وفي الشهر الماضي، أبلغت بريتني القاضية المشرفة على قضيتها بأنها تريد إلغاء الوصاية التي وصفتها بأنها «مؤذية»، معبرة عن رغبتها في استعادة حياتها.

وفي خطابه، قال رودولف، الذي عمل مع المغنية لأكثر من 25 عاماً، إنه «لم يكن أبداً جزءاً من الوصاية عليها أو العمليات المرتبطة بها».

إلّا أن جدل الوصاية هذا على الفنانة الأميركية لم ينته؛ إذ رفضت محكمة في لوس أنجليس، أخيراً، طلبها إنهاء حكم وصاية والدها عليها، وفق ما أفادت به تقارير إخبارية أميركية. ورغم الشهادة القاسية التي أدلت بها سبيرز، إذ قالت إنّ الوصاية «مؤذية وبلهاء ومحرجة ولاأخلاقية»، موضحة أنها أُجبرت على تناول وسائل منع الحمل وأدوية أخرى ضد إرادتها، ومُنعت من الزواج أو إنجاب طفل آخر، كما حرمت من اتخاذ أي قرار يخص أموالها أو أصدقاءها.

> رفضت المحكمة طلب سبيرز إنهاء حكم وصاية والدها عليها

من جهتها، تحدثت شقيقة سبيرز، جيمي لين، علناً لأول مرة، عن الوصاية المثيرة للجدل المفروضة على نجمة البوب. وقالت عبر «إنستغرام»: «أنا فخورة جداً بها لاستخدامها صوتها، أدعمها في كل ما تريد فعله لتكون سعيدة. أنا فخورة جداً بها لأنها طلبت مشورة جديدة مثلما أخبرتها أن تفعل قبل سنوات. أنا لا أمثل عائلتي، وأتحدث بصفتي الشخصية».

تعيش بريتني سبيرز في ظل بنود صارمة جداً، نصّ عليها اتفاق قضائي قررته محكمة في كاليفورنيا عام 2008. ينص الاتفاق الشبيه بنظام وصاية على أن القرارات التي تخصّ المغنية يتخذها والدها جيمي سبيرز. وأدى ذلك إلى إذكاء حملة #FreeBritney (حرروا بريتني) التي نظمها بعض المعجبين بها في الشارع وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، لاقتناعهم بأنها وضعت تحت الوصاية خلافاً لإرادتها، وبأنها ترسل نداءات استغاثة مرمّزة عبر حسابها على «إنستغرام».

تجدد الاهتمام بالمسلسل القضائي والنفسي لبريتني سبيرز أخيراً بعد عرض بعض وسائل الإعلام شريطاً وثائقياً عنوانه «فريمينغ بريتني سبيرز» Framing Britney Spears عن تدهور حالتها النفسية وعلاجها شديد القسوة أحياناً.

مرت سبيرز بمرحلة اكتئاب طويلة بعد طلبها الطلاق من كيفن فيدرلاين عام 2006، وفقدانها حق حضانة طفليها عام 2007، سُجلت خلالها حوادث عدة، بينها رصدها مرة حافية القدمين في محطة وقود وهي تحلق شعر رأسها.

وفي شهادتها لقاضية المحكمة العليا في لوس أنجليس، بريندا بيني، التي أدلت بها عبر تطبيق «زوم»، قالت سبيرز إنها ترغب في إزالة اللولب الرحمي وإنجاب طفل آخر، لكن الوصاية التي تتحكم في رعايتها الطبية لن تسمح لها بالإقدام على هذه الخطوة. وأضافت للمحكمة: «أريد أن أكون قادرة على الزواج وإنجاب طفل. قبل لي إنني لا أستطيع الزواج أو إنجاب طفل». وقالت إنها ممنوعة من رؤية أصدقائها الذين يعيشون على بعد دقائق منها، وإن صديقها الحميم سام أصغري غير مسموح له باصطحابها في سيارته.

كما زعمت سبيرز أن إدارة أعمالها هددت بمقاضاتها عام 2018 إذا لم تحضر حفلاتها الموسيقية. وقالت إن إدارة أعمالها أبلغت معالجها كذباً بأنها لا تتناول أدويتها. وأصدرت سبيرز بياناً مشابهاً لقاض عام 2019، وفق ما كشفته سجلات المحكمة السرية التي حصلت عليها صحيفة «نيويورك تايمز» في وقت سابق من هذا الأسبوع. وقالت للمحكمة: «كان الأمر مخيفاً للغاية. الشيء الوحيد المشابه لهذه التجربة يسمى الاتجار بالجنس... الأشخاص الذين فعلوا هذا بي لا ينبغي أن يكونوا قادرين على الإفلات بسهولة... أنا لست هنا لأكون عبدة لأي شخص».

في هذا السياق، قالت سبيرز إنه «ليس من المنطقي» أن الوصاية اعتبرتها قادرة على الأداء على أعلى مستوى في صناعة الترفيه، لكنها غير قادرة على اتخاذ قرارات حياتية أساسية أو إنفاق الأموال التي تكسبها. أضافت: «أنا رائعة في ما أفعله». وأكدت أنه «لا ينبغي أن أكون تحت الوصاية إذا كان بإمكاني العمل. القوانين بحاجة إلى التغيير... لا أشعر بأنني أستطيع عيش حياتي بكل معانيها». وقالت إن الأشخاص الذين يتحكمون في حياتها «يحتاجون إلى أن يتذكروا أنهم يعملون عندي».

وأشارت، أيضاً، إلى أن والديها قادران على إجراء مقابلات مع الصحافة وقتما يريدان، لكنها مُنعت من التحدث إلى وسائل الإعلام: «لا أستطيع أن أقول جملة واحدة... لدي الحق في استخدام صوتي». أضافت: «كذبت وأخبرت العالم كله أنني بخير وسعيدة»، لافتة إلى أنها كانت تخشى في البداية التحدث علانية، و«لم أعتقد أن أحداً سيصدقني». كما أكدت سبيرز: «هذه الوصاية تضرني أكثر ممّا تنفع... أنا أستحق أن أحظى بحياة (...) أريد إنهاء هذه الوصاية من دون تقييم». من جهتها، كانت القاضية قد شكرت نجمة البوب على كلماتها «الشجاعة».

خرج الجمهور إلى الشارع دعماً لسبيرز (Getty)

تحت تأثير الليثيوم

في شهاد تها، قالت سبيرز أنها غير قادرة على اتخاذ قرارات بشأن رعايتها الصحية، زاعمة ان الاطباء غيروا وصفة ادويتها الى الليثيوم، وهو مثبت للمزاج. واضافت: «شعرت بانني مخمورة. لم اتمكن حتى من إجراء محادثة مع امي او ابي حول اي شيء»، مشيرة الى ان عائلتها لم تأت لمساعد تها. واكدت انها تريد متابعة العلاج في المنزل، لكنها كانت محيرة على ان تقصد مركزا يطاردها فيه مصورو البابارا تزي.

دراسة

الأطفال واللغة وسرعة التعلّم

يمكن أن تساعد الدراسة في فهم كيفية التفكير في إعداد أنظمة التعلم الآلي للغات (Getty)

محمد الحداد

قال باحثون إنّ طريقة التعلم التي يتلقاها الأطفال الصغار عن طريق والديهم، هي السبب في قدرتهم على تعلم اللغات بوتيرة أسرع بكثير من المراهقين والبالغين. في دراسة جديدة، نشرت يوم الجمعة 2 يوليو/ تموز الجاري، في دورية Psychological Science، طور فريق من الباحثين، في جامعة «كارنيغي ميلون» طريقة للتقييم التجريبي لكيفية استخدام الوالدين لما يعرفونه عن لغة أطفالهم عندما يتحدثون معهم. ووجد الفريق البحثي أنّ الوالدين لديهما نماذج دقيقة للغاية لمعرفة أطفالهما اللغوية، ويستخدمان هذه النماذج لضبط اللغة التي يستخدمانها عند التحدث إليهم، مثل تبسيط الكلام، وإعادة تكرار الكلمات، وتمديد أصوات الحروف المتحركة.

وقال المؤلف الرئيسي في الدراسة، دانيال يوروفسكي، الأستاذ المساعد في علم النفس في جامعة «كارنيغي ميلون»: إنّ حقيقة كون الآباء يتحدثون إلى أطفالهم بشكل مختلف عن غيرهم من البالغين بطرق كثيرة، على سبيل المثال؛ تبسيط كلامهم، وإعادة تكرار الكلمات، وتمديد أصوات الحروف المتحركة، كل هذه الأمور البسيطة تساعد الأطفال على اكتساب مهارات جديدة في اللغة. وأضاف يوروفسكي، في تصريح لـ«العربي الجديد» أنّ البالغين يميلون إلى التحدث إلى الأطفال بشكل أبطأ ونبرة أعلى، كما يستخدمون أيضاً المزيد من النطق المبالغ فيه، والتكرار، وبنية اللغة المبسطة. يتفوق البالغون، أيضاً، في تواصلهم بالأسئلة لقياس مدى فهم الطفل. ومع زيادة طلاقة لغة الطفل، تزداد بنية الجملة وتعقيدها الذي يستخدمه البالغون.

يشبّه المؤلف الرئيسي في الدراسة هذا الأسلوب بالتقدم الذي يحققه التلميذ عند تعلم الرياضيات في المدرسة، حين تبدأ العملية التعليمية بالجبر ثم الهندسة قبل الانتقال إلى حساب التفاضل والتكامل. ويرى معدو الدراسة أنّ الوالدين يتحدثان إلى الأطفال باستخدام النوع نفسه من البنية، من دون التفكير في الأمر أو ترتيب مسبق. طور يوروفسكي وزملاؤه لعبة، يساعد من خلالها الوالدان أطفالهما في اختيار حيوان معين من مجموعة من ثلاثة حيوانات، وهي لعبة يلعبها الآباء مع الأطفال الصغار الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و23 شهراً، بشكل روتيني في حياتهم اليومية. نصف الحيوانات في لعبة المطابقة، كانت حيوانات يتعلمها الأطفال عادة قبل سن الثانية، مثل القطط والبقر والكلاب، وباقي الحيوانات الأليفة والمنزلية. والنصف الآخر من الحيوانات التي يتم تعلمها عادة في وقت لاحق، مثل المفترسات كالأسود والنمور وأنواع أخرى، مثل الطاووس والنسر والصقر.

> البالغون يميلون للتحدث إلى الأطفال بشكل أبطأ ونبرة أعلى

طلب الباحثون من 41 زوجاً من الأطفال والبالغين ممارسة اللعبة في بيئة طبيعية في المختبر. ثم قاموا بقياس الاختلافات في كيفية تحدث الآباء عن الحيوانات التي اعتقدوا أنّ أطفالهم يعرفونها مقارنة بتلك التي اعتقدوا أنّ أطفالهم لا يعرفونها. اكتشف الباحثون قدرة مذهلة لدى الأهل في معرفة وفهم لغة الأطفال، وهو ما يمكّنهم من اختيار وسائل بسيطة وتلقائية لتنمية لغة أطفالهم وضبط المعلومات اللغوية التي يقدمونها لهم. كان الأسلوب الأكثر شيوعاً هو استخدام صفات إضافية مألوفة لدى الطفل. تكونت الدراسة من 36 تجربة، إذ ظهر كل حيوان كهدف مرتين، على الأقل، في اللعبة. ومثل المشاركون تركيبة عرقية مماثلة لنسبهم الحقيقية في الولايات المتحدة، إذ كانت تركيبتهم: 56 في المائة من المواطنين البيض، و27 في المائة من ذوي الأصول الأفريقية، و8 في المائة من أصل إسباني. يعتقد الباحثون أنّ نتائج هذه الدراسة يمكن أن تساعد في فهم كيفية التفكير في إعداد أنظمة التعلم الآلي للغات.

إضاءة

«الأنسامبل السوري في لندن»: موسيقى في الضباب

لندن ـ **كاتيا يوسف**

في عاصمة الضباب، اجتمع عدد من الموسيقيين والمؤلفين السوريين، ليبدعوا تحت سمائها؛ فخرجوا بـ«الأنسامبل السوري في لندن»، الذي يضمّ مجموعة محترفة من ثمانية موسيقيين وخريجين من كونسرفتوار دمشق الشهير، بقيادة المؤلف وعازف الناي، لؤي الحناوي.

«في عام 2018، مع وصول مجموعة من الموسيقيين السوريين إلى المملكة المتحدة، تواصل عدد منهم معي، فاقترحت أن نؤسس لعمل مشترك، وخرجنا بالأنسامبل السوري في لندن» يقول لؤي الحناوي في حديثه إلى «العربي الجديد» موضحاً أنّها مجموعة من ستّة موسيقيين ومغنيين اثنين. يضيف: «وقد بدأت البحث في الموروث السوري، والموسيقى الكلاسيكية السورية، فقدمنا قطعاً موسيقية لمؤلفين سوريين، وتمكنا من الحصول على قطع غير مسجلة، أو لم تقدّم للجمهور من قبل، فضلاً عن تقديم قطع لمؤلفين نرى أنهم يستحقون تسليط الضوء عليهم أكثر، مثل عبد الفتاح سكر، وأبو خليل القباني». يتابع الحناوي: «نحن في المرحلة الثانية من المشروع، إذ نقدم مؤلفين موسيقيين معاصرين موجودين حالياً في الساحة الفنية، وما زال البحث منهم في سورية، فيما آخرون في الشتات».

في هذا السياق، يقول: «تواصلت مع مجموعة من المؤلفين والموسيقيين من مختلف دول العالم، بهدف التعرّف على أعمالهم وتجاربهم الموسيقية، والذي طرأ عليها، أو تغيّر، بعد اختلاطهم بموسيقيين غربيين. أي كيف اختلفت طريقة حياتهم خلال السنوات العشر الأخيرة، وكيف انعكست على الموسيقى والروابط المشتركة بين الموسيقيين في مختلف بلدان العالم، بمن فيهم الموجودون في سورية، وكيف أثّرت الأزمة أو الأحداث عليهم». وحول المشروع، يقول: «إننا نبحث موسيقياً، ونحاول إيجاد هوية جديدة. ومشروعنا هذا ما زال بحثاً نسعى من خلاله إلى إيجاد نقاط تقاطع بين الموسيقيين والمؤلفين». ويشير إلى أنّهم وجدوا أنّ معظمهم يحاول كسر النمطية والحالة الموسيقية القائمة، من خلال تقديم تنوّع إيقاعي وموسيقي خارج عن المألوف، ومعظمهم يخرج عن هذه الحال الروتينية للإيقاع، ليكتشفوا أماكن أخرى في الموسيقى السورية. لذا فقد تواصلوا مع مؤلفين وعازفين، أمثال محمد عثمان، وإلياس باشورة، وحسان طه، وفراس شارستان، وأنس مراد، الذين كتبوا للمجموعة قطعاً جديدة ستقدمها في حفلها الموسيقي في يوليو/ تموز الجاري.

يضم «الأنسامبل السوري في لندن» كلاً من يوسف ناصيف (قانون)، وفراس حسن (إيقاع)، وسلار أزيد (كمنجة)، إلى جانب الأعضاء الأساسيين وهم، سناء وهبة (كونترباص)، ورغد حداد (فيولا)، والمدير الفني للفرقة وعازف الناي لؤي الحناوي، بمشاركة الفنانين أسامة كيوان وخلود محافظة، غناء. قبل أن تتوقّف نشاطات «الأنسامبل السوري في لندن» بسبب جائحة كوفيد-19، نظّمت المجموعة حفلات في جميع أنحاء بريطانيا، منها في لندن، وفي ليفربول ومانشستر وغيرها، وجذبت الجمهور الإنكليزي، إضافة إلى الجاليات العربية والسورية. يقول الحنّاوي إنّ معظم جمهورهم من الإنكليز، ويرجّح أن يكون السبب، حبّ البعض لاكتشاف موسيقى مختلفة، أو الاستمتاع بها، أو الاهتمام بالثقافة العربية التي قد تمثّل الموسيقى مدخلاً لها، موضحاً أنّ هناك أشخاصاً يحضرون لأنّهم على تواصل مع الثقافة العربية، ربما بشكل غير مباشر. يؤكّد الحنّاوي أنّ مشروعهم هو خطوات متتالية. بداية، قدموا قطعاً كلاسيكية سورية، وحالياً ها هم يقدمون مؤلفين سوريين معاصرين، وللمرحلة المقبلة، يعملون على فكرة مختلفة يفضّل حنّاوي الإفصاح عنها في أوانها.

> يسعى المشروع إلى إيجاد نقاط تقاطع مع الأنماط الموسيقية الأخرى

يعدّ «الأنسامبل السوري» في إحدى أهم صالات بريطانيا؛ «كينغز بليس» في لندن، حفلاً موسيقياً، اليوم الأربعاء، 7 يوليو/ تموز، يتضمّن قطعاً تُعرَف للمرة الأولى لمؤلفين وموسيقيين سوريين، وسيمثل هذا العرض الظهور العالمي الأول لمشروعهم الجديد «أصوات سوريا»، بدعم من «مهرجان شباك للفنون»، و«المهرجان الإيفربول للفنون العربية»، ومؤسسة «سعيد فاوندیشن»، و«مجلس الفنون في لندن»، و«مرسم».

تضم المجموعة ستّة موسيقيين ومغنيين اثنين (فيسبوك)

إنتاجات

دراما رمضان 2022 تُطهى على مهل

على الرغم من انشغال شركات الإنتاج بعدد من المسلسلات القصيرة، يبدو أنّ بعض الأعمال الخاصة برمضان 2022 أصبح قيد التنفيذ

إبراهيم علي

تعلن شركة «إيغل فيلمز» اللبنانية قريباً، عن قرار تنفيذ الجزء الثاني من مسلسل «للموت» قصة نادين جابر، وإخراج فيليب أسمر، وبطولة ماغي بو غصن، ومحمد الأحمد، ودانييلا رحمة. نال المسلسل قسطاً من النقد، بسبب بعض التفاصيل التي أظهرت ضعفاً واضحاً في طريقة رسم الشخصيات، لكنّ الشركة رأت أنّ ذلك بمثابة نجاح إضافي، ويستحق أن يُستكمل في جزء ثانٍ من المتوقع عرضه في رمضان المقبل. وفي معلومات خاصة بـ«العربي الجديد» فإنّ شركة «إيغل فيلمز» أوكلت مهمة الإشراف على نص الجزء الثاني من «للموت» للكاتبة اللبنانية كلودیا مرشليان، التي ستُدخل بعض التفاصيل والشخصيات الجديدة في العمل، فيما يحاول المخرج فيليب أسمر، أن يكون ضابط الإيقاع في ما يتعلق بالحكايات الجديدة التي سيتناولها الجزء الثاني، ومن المتوقع أن تُنتهي ورشة الكتابة واختيار الأدوار في منتصف الخريف المقبل، لتبدأ بعدها عمليات التصوير. وكان الممثل اللبناني باسم مغنية أكد في حديث صحافي أنّه سيشارك في الجزء الثاني من «للموت» وأنّه تسلّم تصوّراً عن شخصيّته في العمل، مؤكداً أنّ نجاح الجزء الأول هو ما دفع الشركة إلى قرار الموافقة على جزء ثانٍ. من جهتها، لم تفصح شركة «صادق الصبّاح» اللبنانية عن نيتها في إنتاج الجزء الثاني من مسلسل «عشرين عشرين»، وإن أشارت المعلومات إلى أنّ الشركة وجدت قصة ثانية، وستعد قريباً للإعلان عنها، وستكون من ضمن الأعمال الخاصة بنادين نجيم، التي تعتمد على شركة «الصبّاح» في كلّ أعمالها.

بالانتقال إلى مصر، قال الممثل ماجد المصري، إنّ الاستعداد لتصوير مسلسل «الجنرال» أصبح قريباً. ومن المعروف أنّ المسلسل تأجل قبل ثلاث سنوات، لكنّه اليوم مدرج على خريطة رمضان 2022، وهو يروي حكايات عن الاتجار بالبشر، ومكافحة هذه الجريمة، وأضاف المصري أنّ شركة الإنتاج تتفاوض حالياً مع زميله السوري قصي خولي، للمشاركة في بطولة «الجنرال» مبدياً حماسه في حال تم الاتفاق مع خولي للمشاركة في تصوير الجزء الثاني من مسلسل «مقابلة السيد آدم» الذي يجمع بين ممثلين من لبنان وسورية، مثل غسان مسعود، ووسام حنّا. وكان الكاتب والمخرج السوري فادي سليم، أنهى كتابة الجزء الثاني، فيما اعتذرت الممثلة كارمن لُبس عن المشاركة في الجزء الثاني بسبب تضارب أوقات التصوير مع التزامها عقد للمشاركة في هذا الجزء، إلى جانب أبطال العمل: سلافة معمار، وعباس النوري، ووفاء موصللي ومحمد حداقي. وينتظر البتّ بمشاركة الممثلة السورية أمل عرفة في الجزء الجديد. وكان الكاتب أسامة كوكش انتهى من كتابة هذا الجزء وسلّمه لشركة الإنتاج والمخرجة رشا شربتجي، في سياق آخر، بدأ في الخامس عشر من يوليو/ تموز الجاري التحضيرات الخاصة بمسلسل «حارة القبّة» في جزء ثالث من المفترض أن يكون من ضمن القائمة الخاصة بموسم دراما رمضان، وعُلم أنّ الممثل السوري فراس إبراهيم، وقع على عقد للمشاركة في هذا الجزء، إلى جانب عرض مجموعة من المسلسلات القصيرة، بداية مع «دور العمر» بطولة سيرين عبد النور، وعادل كرم، وإخراج سعيد المارق. كذلك، يُعرض «صالون زيزي»، في بداية أغسطس/آب المقبل، إذ يجمع نادين نجيم، ومعتصم النهار، ومن إخراج جو بوعيد.

تعود دانييلا رحمة في جزء ثانٍ من مسلسل «للموت» (فيسبوك)